

صوت الاتحاد البرلماني العربي

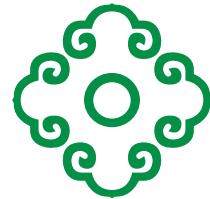
البرلمان

نشرة دورية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



المحتويات

- صفحة 03 [أنشطة الرئاسة](#)
- صفحة 05 [لنا كلمة](#)
- صفحة 06 [الاجتماع التسييري للمجموعة البرلمانية العربية خلال اجتماعات الجمعية العامة الـ144](#)
- صفحة 08 [الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي](#)
- صفحة 15 [المرصد البرلماني](#)
- صفحة 20 [فلسطين](#)
- صفحة 22 [المرأة والبرلمان](#)



البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي
نشرة دورية تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي



رئيس التحرير والمدير المسؤول
فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي



مساعد رئيس التحرير
سمير النحاوي
مكلف بإدارة العلاقات البرلمانية



الإدارة:
بيروت - لبنان
منطقة المرفأ - شارع المعرض
الرمز البريدي 2011-8403
هاتف 00961 1 985960/1-2



www.arabipu.org



يوم الأرض
30 آذار 1976



أنشطة الرئاسة



● ترأست معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية خلال اجتماعات الجمعية العامة 144. والدورة 209. للمجلس الحاكم، واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا، 20 - 24 آذار/مارس 2022.

(النتمة ص 06)

● أصدرت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، بياناً، بتاريخ 07 آذار/ مارس 2022 مناسبة "اليوم العالمي للمرأة"، الذي يُصادف في 8 آذار/ مارس 2022.

(النتمة ص 15)

● أصدرت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، بياناً، بتاريخ 15 آذار/ مارس 2022، مناسبة "اليوم العربي لحقوق الإنسان"، الذي يُصادف في 16 آذار/ مارس 2022.

(النتمة ص 16)



أصدرت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، بياناً، بتاريخ 21 آذار / مارس 2022، يُدين اعتداءات مليشيا الحوثي الإرهابية على المملكة العربية السعودية الشقيقة.

(النهاية ص 17)

أصدرت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، بياناً، بتاريخ 26 آذار / مارس 2022، يُدين الهجمات الإرهابية المنهجية التي تشنها مليشيا الحوثي الإرهابية على المملكة العربية السعودية الشقيقة.

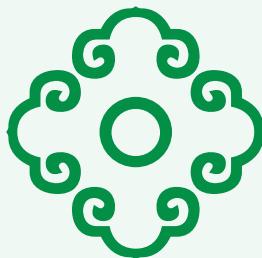
(النهاية ص 18)

أصدرت معالي السيدة فوزية بنت عبد الله زينل، رئيسة الاتحاد البرلماني العربي، رئيسة مجلس النواب في مملكة البحرين، بياناً، بتاريخ 30 آذار / مارس 2022، مناسبة الذكرى السنوية السادسة والأربعين لـ (يوم الأرض) في ربع فلسطين العربية الشقيقة.

(النهاية ص 19)



لنا كلمة



بِقَلْمِنْ: فَايْزُ الشَّوَّاكِهَةُ

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

انطلاقاً من اليقين بأن الحوار والنقاش هو السبيل الوحيد لزيادة التنسيق والتعاون بين مختلف الجهات العربية والإقليمية والدولية، تأتي مشاركة الإتحاد البرلماني العربي في أعمال الجمعية العامة 144. والدورة 209. للمجلس المحاكم، واللجان الدائمة للإتحاد البرلماني الدولي، تتوياجاً لفكر الإتحاد البرلماني العربي ونهجه، الذي لا يُغفل دور المرأة الحيوى في بناء الشعوب والأمم، ومطالبته الدائمة بضرورة النهوض بواقع المرأة العربية وتعزيز مشاركتها الفاعلة إلى جانب الرجل في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها. كما أن تسلیط الضوء على مكانة المرأة كشريكٍ فاعل في شتى المجالات التنموية والريادية، إنما يصبّ مباشرةً بتعزيز منظومة حقوق الإنسان العربي، وحقه الشرعي والقانوني بالعيش حراً كرماً على أرض الآباء والأجداد.

ولا يخفى علينا جميعاً عواقب وتبعات تغييب لغة العقل والانفتاح على الآخر، لا سيما عندما تقوم بعض الأطراف الخارجية المعادية لمصالح العرب ووجودهم، بزرع الفتنة والخذلان والكراهية بين أبناء الوطن، خدمةً لمصالح ذاتية ضيقة على حساب المصالح الوطنية العربية المشتركة. وهنا لا بدّ من التحذير مجدداً من مغبة الاستمرار بالمسار الانتقامي، الذي تنتهجه مليشيا الحوثي، واستهدافها المتكرر والتعمد للمنشآت الحيوية الاقتصادية المدنية في المملكة العربية السعودية الشقيقة. فال الحاجة إلى حل مستدام للأزمة اليمنية باتت مطلباً عربياً ملحاً لا يمكن تأجيله أو التغاضي عن تأثيراته السلبية على شعوبنا العربية وقدرتها على توجيه البوصلة تجاه من يمعن بانتهاكاته ومحاولاته، الفاشلة طبعاً. وهذا من شأنه أن يشتت الجهود التي تبذل من أجل القضية الفلسطينية وعدالتها، وبشكل إلغاءً للوجود الفلسطيني وكسر إرادة الأشقاء الفلسطينيين المقاومين لعنجهية سلطات الاحتلال الإسرائيلي، ومارساته العنصرية القمعية الدموية، التي لم ولن تُفلح باقتلاع الشعب الفلسطيني الشقيق من جذوره الراسخة في أرض فلسطين العروبة والتاريخ. وها هي شمس يوم الأرض الحالد، تسطع مجدداً لتأكيد للصاصي والداني ارتباط الشعب الأزلي بأرضه، واستعداده الدائم للدفاع عنها وتقرير مصيره عليها وعودته إليها، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس المحتلة.

وَاللّٰهُ وَلِي التَّوْفِيقُ



المؤتمرات



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية^١

خلال اجتماعات الجمعية العامة الـ 144، والدورة الـ 209، للمجلس الحاكم،
واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي،
نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا، 20 – 24 آذار/مارس 2022



عقدت وفود المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتمد، يوم السبت، الواقع في 19 آذار / مارس 2022، من الساعة 17:00 حتى الساعة 18:30، في قاعة نوسانتارا 1 (Nusantara 1). مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC). وتباحثت وتشاورت في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 144، والدورة 209 للمجلس الحاكم.

١- تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول اجتماعات الجمعية العامة الـ 144، والدورة الـ 209، للمجلس الحاكم، واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، متوفّر على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي على الرابط التالي:
<https://arabipu.org/upload/UPI/ipu30960422.pdf>



وقد ناقش الاجتماع التنسسي للوفود البرلمانية العربية البنود الآتية:

- 1- إقرار جدول الأعمال.
- 2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الأخادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، مثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة.
- 3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم.
- 4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد (إن وجدت).
- 5- ما يستجد من أعمال.



البند 2 من جدول الأعمال:

تم الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي عضو المجلس الوطني الأخادي في دولة الإمارات العربية الشقيقة - عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي وهو مثل المجموعة العربية.

البند الثالث من جدول الأعمال:

عرض السيد الأمين العام للاتحاد البنود الطارئة، وتم التوافق على التنسيق بين الوفود العربية لدعم البنود الطارئ المتعلقة بالأزمة الأوكرانية، كون هذا البند كان الأوحد عند عقد الاجتماع التنسسي.

البند الرابع من جدول الأعمال:

وفيما يتعلق بالمناصب الشاغرة، تم الاتفاق على تسمية مثل المجموعة البرلمانية العربية في الشواغر في هيئات الاتحاد ولجانه المختلفة.

وحضر رئيس الاتحاد البرلماني الدولي جانباً من الاجتماع، حيث أوضح بعض الأمور المتعلقة بالمجتمعات، خاصة موضوع الحرب الروسية - الأوكرانية، وجائزة كريمر - باسي، وقضايا تتعلق بالمجتمعات المستقبلية، وضرورة التعاون بين المجموعات الجيوسياسية والاتحاد، ودار نقاش حول أبرز القضايا شارك فيه عدد من رؤساء المجالس والوفود.



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.



الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي

نوسا دوا (بالي)، إندونيسيا، 20 – 24 آذار/مارس²



في الفترة من 20 إلى 24 آذار/مارس 2022، انعقدت بدعوة من البرلمان الإندونيسي، اجتماعات الجمعية العامة الرابعة والأربعين بعد المئة للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ209 للمجلس الحاكم للاخاد والاجتماعات ذات الصلة في نوسا دوا، (مركز بالي الدولي للمؤتمرات (BICC).

شاركت في هذه الفعاليات وفوداً برلمانية مثل (101) برلاناً أعضاءً في الاخاد، وحضر الاجتماعات، بصفة عضو مشارك أو مراقب، مثلو عديد من منظمات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى المختصة كالصليب الأحمر الدولي، وممثلو المنظمات البرلمانية الإقليمية، ومن بينها الاتحاد البرلماني العربي. ناقشت الجمعية بنود جدول أعمالها في عدة جلسات.

2- تقرير الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي حول اجتماعات الجمعية العامة الـ144، والدورة الـ209، للمجلس الحاكم، واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي، متوفّر على الموقع الإلكتروني للاتحاد البرلماني العربي على الرابط التالي:

<https://arabipu.org/upload/UPI/ipu30960422.pdf>



وأتخذت حولها القرارات الالزامية. واستمعت الجمعية إلى كلمات السيدات والساسة رؤساء البرلمانات والمجالس والوفود البرلمانية المشاركة. كما عقدت جلستها الختامية، بعد ظهر يوم الثلاثاء الواقع في 24/03/2022، وتمت المصادقة بالإجماع على إعلان نوسا دوا:

إعلان نوسا دوا

الوصول إلى صفر انبعاثات: حشد البرلمانات للعمل بشأن تغيير المناخ

صادقت عليه الجمعية العامة الـ44 للاتحاد البرلماني الدولي

(نوسا دوا، 24 آذار / مارس 2022)

نحن، أعضاء البرلمانات، المجتمعين معاً في الجمعية العامة الـ144 للاتحاد البرلماني الدولي المنعقدة في نوسا دوا، إندونيسيا، نعترف بالحاجة الملحة لمعالجة الأزمة المناخية. يشكل تغيير المناخ تهديداً وجودياً للبشرية، وينبغي اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من أسوأ الآثار المتربطة.

فإن هيأكنا الاقتصادية، وأساليب استخدام الطاقة، والأنظمة الغذائية تسبب بعواقب وخيمة في جميع مناطق العالم، بما في ذلك، درجات حرارة أعلى، وزيادة في الظواهر المناخية الشديدة. وارتفاع مستوى سطح البحر وفقدان التنوع البيولوجي. لقد سببت الفيضانات، والأعاصير تشدراً سكانياً واسع النطاق في جنوب آسيا. كما دمرت مراراًً موجات الجفاف المتكررة في شرق إفريقيا وجنوبها المحاصل، وسببت بانعدام الأمان الغذائي. وبقليل ارتفاع مستوى سطح البحر الكتلية اليابسة للدول الصغيرة، والمنخفضة عبر منطقة المحيط الهادئ.

وأظهرت أحدث نتائج الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن الهدف للحد من الاحتباس الحراري بحيث لا يتجاوز 1.5 درجة مئوية، أو حتى درجتين مئويتين، لن يتم التوصل إليه إلا إذا يحصل تخفيضات فورية في انبعاثات غازات الدفيئة.³ كما بيّنت أنه يحصل بالفعل ضرر لا يمكن إصلاحه إثر تغيير المناخ.⁴ يشكل احتراق الوقود الأحفوري، وزيادة تربية الماشية، وإزالة الغابات أسباباً رئيسية لزيادة الانبعاثات. يعتبر تنفيذ اتفاق باريس⁵، المعاهدة الدولية التاريخية الملزمة قانوناً بشأن تغيير المناخ، مهماً لضمان أن جرى البلدان التخفيضات السريعة، والكبيرة في انبعاثاتها لكي تتوصل إلى عالم محايي مناخياً بحلول العام 2050.

وبصفتنا برلمانيين، علينا أن نضمن الوفاء بالالتزامات المرتبطة بالمناخ النصوص عليها في اتفاق باريس، وغيرها من الاتفاقيات الدولية، وكذلك، أهداف التنمية المستدامة. بصفتنا مثلين للشعوب، علينا أن نضمن تلبية احتياجات السكان. لا سيما أولئك الموجودين في الصفوف الأمامية للتصدي لتغيير المناخ. نقر بأن التكاليف تترتب للتصدي لتغيير المناخ، لكن التكاليف المتربطة إثر عدم اتخاذ أي إجراءات أكبر بكثير.

<https://www.ipcc.ch/2021/08/09/ar6-wg1-20210809-pr-3>

[https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf-4](https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf)

[https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf-5](https://report.ipcc.ch/ar6wg2/pdf/IPCC_AR6_WGII_FinalDraft_FullReport.pdf)



فالعلم واضح ومفيد: لإبقاء هدف 1.5 درجة مئوية في متناول اليد، علينا أن نتوصل إلى صفر انبعاثات من خلال إنتاج كمية أقل من الكربون مقارنة مع الكمية المستخرجة من الغلاف الجوي، بحلول النصف الثاني من هذا القرن. علينا أن نظهر قيادة سياسية قوية في وضع الإطار المطلوب للتوصيل إلى صفر انبعاثات.

ولا يزال التمويل المتعلق بالمناخ غير الملائم يمثل عقبة رئيسية أمام العمل المناخي الفعال. لا سيما بالنسبة للبلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تفي على وجه السرعة بوعودها لمعالجة فجوة التمويل هذه. أي الوفاء بالتعهد البالغ 100 مليار دولار أمريكي المخصص للتمويل المتعلق بالمناخ بحلول العام 2020 والذي يُفهم عموماً أنه لم يتحقق. يجب تقديم تمويل متعلق بالمناخ إلى البلدان النامية بحيث يكون وافياً ومستداماً ويمكن التنبؤ به. لا سيما من أجل التكيف في ظل النتائج المبنية في تقرير الفريق العامل 2 الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ مؤخراً⁶. ومن المهم أن يقابل التمويل للتحفيض من الآثار موارد متساوية للتكيف. يجب أن يعطي توسيع نطاق استثمارات التكيف الأولوية لأقل البلدان نمواً والدول الجزئية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى المعرضة لخطر عالية، بما في ذلك المناطق غير الساحلية أو الجبلية أو المنخفضة. غالباً ما يكون لدى البلدان النامية انبعاثات من غازات الدفيئة منخفضة جداً ومع ذلك هي التي تدفع ثمناً أعلى لتغيير المناخ. تتحمل البلدان المتقدمة المسؤولة الختامية ليس فحسب للحد من انبعاثاتها ولكن أيضاً لضمان توفير الموارد والتقنيات الكافية لكافحة تغير المناخ للبلدان النامية ذات الانبعاثات المنخفضة.

وبالتالي، نتعهد باستخدام كل صلاحياتنا المتاحة لنا لضمان وجود القوانين الفعالة، والتمويل الملائم لتعزيز العمل المناخي، بما في ذلك دعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة، وتعزيز التكيف. علينا أن ندقق استجابة حوكمنا للأزمة المناخية، ومساعلتها على أعمالها لتنفيذ الاتفاques، والسياسات المتعلقة بالمناخ الدولية، والوطنية.

وبصفتنا مثلين للشعوب، نلتزم بتلبية احتياجات ناخبينا، لا سيما أولئك الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. نعترف بالحاجة إلى إقامة حوارات مفتوحة، وبناءة مع ناخبينا لمناقشة مسائل المناخ الناشئة. علينا أن نشرك الناس، من فيهم الشباب، وفئات المجتمع المدني الذين يمثلونهم، في العمليات البرلمانية الرسمية بما في ذلك جلسات الاستماع، والنظر في تشريعات جديدة متعلقة بالمناخ.

تعزيز العمل على المستوى الوطني للوفاء بالالتزامات العالمية

لدى البرلمانات المسؤولية في ضمان أن القوانين الوطنية المرنّة، والطموحة المتعلقة بالمناخ موضع التنفيذ، أي تلك التي تتماشى مع اتفاق باريس، بما فيها المساهمات المحددة وطنياً، وأهداف التنمية المستدامة، والسياسات والاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ والتنمية. إن التقدم في العمل المناخي، والتنمية المستدامة متربط. وبالتالي، نتعهد باعتماد وتنفيذ قوانين تعزز بعضها البعض في هذا المخصوص.



ولقد أعربت البلدان حول العالم عن أهمية العمل المناخي الأقوى، إنما أعاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ 26 (مؤتمر الأطراف 26) التأكيد على أن مستوى الطموح الحالي غير كاف، وأنه لا تبذل جهود كافية للتنفيذ من أجل ترجمة الالتزامات إلى أفعال. بدءاً من الآن، علينا أن نعتمد قوانين وسياسات وطنية مخصصة لسد الفجوة بين الطموح والتنفيذ.

ولزيادة الطموح، علينا أن نلتزم في تكريس هدف صفر انبعاثات في القانون، وتنفيذ إطار قانوني بشأن الانبعاثات. ينبغي أن تتضمن الأطر التشريعية والسياسية الوطنية بشأن تغير المناخ أهدافاً واضحة، ومحددة زمنياً لتسهيل الرقابة، والمساءلة.

تسريع وتيرة الانتقال إلى طاقة نظيفة للتعافي من كوفيد-19 بشكل يراعي البيئة
كان لجائحة كوفيد-19 - عواقب صحية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق. فبالرغم من هذه التحديات، تقدم فترة التعافي من الجائحة فرصة لإدخال تغييرات أساسية على أنظمة الطاقة غير المستدامة الحالية لدينا. ترد حاجة ماسة مثل هذه التغييرات إذا أردنا احتواء ارتفاع درجات الحرارة قبل فوات الأوان.

ويجب علينا تسريع وتيرة الانتقال إلى الطاقة النظيفة للتخفيف من تغير المناخ. وهذا يتطلب إعادة تخصيص كبيرة للموارد من مصادر الطاقة شديدة التلوث، مثل الوقود الأحفوري، إلى الطاقة التجددية. يجب أن تُخزى القوانين التي نقدمها بصفتنا برلمانيين الاستثمار الم眷ي للبيئة وإعطاء الأولوية لمخصصات الموازنة للأنشطة منخفضة الكربون، بما في ذلك كجزء من إجراءات التعافي من كوفيد-19. يجب علينا زيادة الوعي بالفوائد الاقتصادية للانتقال إلى الطاقة النظيفة وقدرتها على توفير الملايين من فرص العمل الجديدة. يجب علينا التخلص التدريجي من دعم الوقود الأحفوري وزيادة تكاليف السماح بالانبعاثات. إن أزمة الطاقة الحالية، التي نشهد فيها ارتفاع أسعار الوقود الأحفوري، تحمل قضية الانتقال إلى الطاقة التجددية أكثر إلحاحاً. كجزء من هذه العملية، قد نود استكشاف استخدام الطاقة النووية كمصدر نظيف للطاقة.

وعلينا أن نضاهي ما نبذله من جهود لتوسيع نطاق الاستثمارات في الطاقة التجددية مع التزام مائل لزيادة الوصول العالمي إلى الطاقة ميسورة التكلفة، والنظيفة، مع إيلاء اهتمام خاص إلى وصول الفئات الأكثر فقرًا في المجتمع إليها. ينبغي أن يكون الانتقال في مجال الطاقة منصفاً وشاملاً. وألا يكون لديه آثار متفاوتة على البلدان النامية، أو على الفئات الأكثر ضعفاً، وغير الممثلة تمثيلاً كافياً. علينا أن نأخذ في الاعتبار الآثار الاقتصادية المحتملة التي قد يشكلها الانتقال إلى طاقة نظيفة لأكثر الناس ضعفاً، ودعم توفير فرص عمل بديلة للناس الذين يعملون في مجال الوقود الأحفوري. يتطلب الاقتصاد الم眷ي للبيئة أيضاً اقتصاداً عادلاً.



نحو عمل مناخی شامل

لا يؤثر تغير المناخ على الجميع بشكل بالتساوي. إن أعضاء المجتمع المهمشين، وغير الممثلين تمثيلاً كافياً، من فيهم النساء، والشباب، والشعوب الأصلية، والأقليات، والأشخاص المعوقين يتأثرون بشكل متفاوت إثر تغير المناخ كنتيجة للوصول غير العادل إلى الحقوق الاجتماعية-الاقتصادية، والسياسية. تفاقم الأزمة المناخية أوجه انعدام المساواة القائمة. يمكن لتغير المناخ تعزيز المعايير الجندرية الضارة، ودينامييات السلطة التي تؤثر تأثيراً سلبياً على النساء، والفتيات. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى زيادة خطر انعدام الأمن الغذائي لديهن، والعنف القائم على الجندر.

وي ينبغي أن نلبي احتياجات السكان الأكثـر عرضـة للخطر عبر عمل مناخـي إيجابـي. وبالتالي، نتعهد باتخـاذ إطار فـانوـني بشـأن تـغـير المناـخ من خـلال منـظـور شامل اجـتمـاعـياً، ويراعـي مصالـح الفـقـراء، ويراعـي الاعتـبارـات الجنـدرـية، كـي يـكون بالـفعـل شاملـاً، وفعـالـاً، ومستـدامـاً. تـشير الـأـبـحـاث إـلـى أـن زـيـادة تمـثـيل النـسـاء في البرـلـانـات الوـطـنـية يـفـضـي للـبلـدان إـلـى اـعـتـمـاد سيـاسـات مـتـعلـقة بالـمنـاخ أـكـثـر صـراـمة⁷. باـرـغمـ من ذـلـكـ، تـرـدـ حالـياً قـلـه عددـ من النـسـاء فيـ الحـيـزـ السـيـاسـاتـيـ الوطنيـ، والـعـالـيـ. نـلتـزمـ بـزيـادةـ مـشارـكةـ النـسـاءـ فيـ السـيـاسـةـ. لـصـلـحةـ كـلـ منـ المـساـواـةـ الجنـدرـيةـ، وـالـعـملـ الشـامـلـ. وـعـلـيـنـاـ أـنـ نـعـتـمـدـ حلـولـ منـاخـيةـ شـامـلـةـ خـدـ بـشـكـلـ متـزاـمـنـ منـ تـعرـضـ الفـئـاتـ المـهـمـشـةـ. وـغـيرـ المـمـثـلـةـ تمـثـيلـاًـ كـافـياًـ إـلـىـ تـغـيرـ المناـخـ. معـ تـمـكـينـهـمـ ليـصـبـحـواـ قـادـةـ لـلـمنـاخـ. فـيـ العـدـيدـ منـ أـرـجـاءـ الـعـالـمـ، يـقودـ الشـيـابـ حـرـكـةـ المناـخـ. وـعـلـيـنـاـ أـنـ نـعزـزـ الـحـوارـ ماـ بـيـنـ الـأـجيـالـ لـضـمانـ أـنـ تـتـمـ تـلـبـيـةـ الـمـطـالـبـ الـمـبـرـرةـ لـلـشـيـابـ منـ أـجلـ كـوكـبـ سـليمـ.

وتؤثّر أزمة المناخ على حقوق الإنسان. يجبر تغيير المناخ الناس على إنهاء حياتهم السابقة والانتقال. لا سيما أولئك الذين يعيشون في حالات النزاع التي تؤدي إلى شح في الموارد. على هذا النحو، تزايد المخاوف بشأن التشرد الناجع عن المناخ والهجرة المناخية. في العام 2020، كان هناك ما يقدّر بنحو سبعة ملايين نازح داخلي بسبب الكوارث، بما في ذلك تلك الناجمة عن تغيير المناخ. وعلى الأخص في آسيا والمحيط الهادئ وجنوب الصحراء الإفريقيّة والأمريكيّتين.⁸

ويجب احترام حقوق الأشخاص المشردين بسبب تغير المناخ. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اتّخذ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قراراً تاريخياً يعترف لأول مرة بأنّ تهيئة بيئه نظيفة وصحية ومستدامة هو حق من حقوق الإنسان⁹. بالإضافة إلى ذلك، يتمتع الشباب والأجيال المقبلة بالحق نفسه في كوكب سليم مثل الأجيال التي سبقوهم، ومع ذلك، يتعرّض هذا الحق للانتهاك الفادح. ولتعزيز العدالة البيئية والعدالة بين الأجيال، نتعهد بمراعاة هذه القضايا، وإبرازها في قوانيننا الوطنية، وضمان المسائلة عند انتهاك هذه الحقوق.

تعزيز برلنانات أكثر مراعاة للبيئة

للمزيد من التشجيع على الاستدامة، يجب أن نعمل على الحد من آثارنا الكربونية على المستوى المؤسسي. ويجب أن نقدم القدوة ونخفّض انبعاثات برلنانا. بما في ذلك من خلال التغييرات في استخدام الطاقة وممارسات



وممارساتنا كمؤسسات أكثر مراعاة للبيئة، سنتثبت التزامنا بالعمل المناخي. لزيادة تعزيز الوعي بشأن المناخ، يمكن للبرلمانات تنفيذ تدريب حول المناخ للبرلمانيين والموظفين، وإجراء تبادلات معرفية منتظمة مع الخبراء بشأن تغير المناخ.

تعزيز التعاون الإقليمي والعالمي للتوصل إلى حلول مناخية مشتركة

لا يعرف تغير المناخ حدوداً ولا يحترم آثاره المحدودة الوطنية. لذلك، إن التعاون الدولي أمر بالغ الأهمية، لا سيما للتصدي للمخاطر المناخية العابرة للحدود. نظراً لأهمية التعاون البرلماني الدولي الإقليمي والعالمي القوي، سنواصل مناقشة التحديات المشتركة، وتعزيز الابتكار وبناء الشراكات من أجل معالجة أزمة المناخ بشكل مشترك.

ويعتبر السلام والأمن على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية أمرين أساسيين للتصدي الفعال لتغير المناخ. للنزاع وال الحرب عواقب بيئية سلبية عميقة وتحوّل الموارد الحيوية عن جهود التخفيف من آثار تغير المناخ والتكييف معه. أدت التطورات البيوسociopolitique الأخيرة أيضاً إلى زيادة مخاطر الحوادث النووية، عن طريق التصميم أو سوء التقدير، مع احتمال حدوث آثار كارثية على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي. كما لوحظ في قرارنا¹⁰ الذي تم اعتماده في جنيف في العام 2014، أنه علينا بالتالي أن نجعل إلغاء الأسلحة النووية أولوية.

ونحن ندرك قيمة عقد اجتماعات برلمانية في مؤتمرات الأمم المتحدة السنوية لتغيير المناخ لتضخيم الصوت البرلماني في مفاوضات تغير المناخ العالمية. توفر هذه الاجتماعات فرصة رئيسية للتفكير في التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق باريس وتحديد سبل زيادة العمل البرلماني من أجل المناخ. في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ـ27 (مؤتمر الأطراف ـ27) الذي ستستضيفه جمهورية مصر العربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، نؤكد مجدداً على أهمية تقديم نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ ـ26 (مؤتمر الأطراف ـ26) وندعو الأطراف إلى تسريع تنفيذ مساهماتهم المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس ومواصلة مراجعة وتحديث المساهمات المحددة وطنياً، وكذلك العمل على تحديد هدف تمويل المناخ لما بعد العام 2025.

ولزيادة تسريع وتيرة العمل المناخي، سنعمل جاهدين على تعزيز الشراكات مع المنظمات والمنتديات الدولية الرئيسية العاملة في مجال تغيير المناخ، بما في ذلك منتدى البلدان المعرضة لخطر تغير المناخ، والمركز العالمي للتكييف، والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

ونحن ندرك أيضاً أهمية عقد البرلمانات على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي لتبادل رؤى حول التحديات المحددة بالسياق والممارسات البرلمانية الجيدة بشأن تغيير المناخ. تماشياً مع استراتيجية الاتحاد البرلماني الدولي للفترة 2022-2026¹¹، التي تعطي الأولوية للعمل المناخي، نحث الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة الجمع بين البرلمانات لتعزيز المعرفة المناخية وبناء القدرات البرلمانية للتشريع والإشراف على استجابة حكوماتها لتغير المناخ. ينبغي على البرلمانات زيادة مشاركتها في عمل الاتحاد البرلماني الدولي من خلال مساعده بعضها البعض والسعى لتفليص



ابعاثات الكربون من خلال زيادة استخدام التكنولوجيا الافتراضية للتbadلات البرلمانية. كما نشجع الاخاد البرلماني الدولي على وضع سياسات متاخية قوية لأنشطتها.

وتحتاج البرلادات أيضاً إلى بناء علاقة أقوى مع القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات العابرة للحدود الوطنية. من الضروري تقييم مسؤولية القطاع الخاص للأثار البيئية السلبية الناجمة عن ممارسات الشركات العالمية. ينبغي علينا أيضاً دعم المزيد من الابتكارات من قبل القطاع الخاص لإيجاد حلول جديدة للتخفيف من ظاهرة الاحتباس الحراري وتقليل الانبعاثات، بما في ذلك من خلال التقنيات الجديدة.

وبصفتنا أعضاء في البرلادات، نتفق بشدة وبشكل رسمي على أنه من خلال التعاون الدولي بشأن تغير المناخ فحسب يمكننا التصدي للمخاطر المتزايدة، وبناء التضامن، وإيجاد حلول وإمكانيات ملموسة دائمة من أجل عالم أكثر استدامة للأجيال القادمة.



المرصد البرلماني

بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي

بمناسبة «اليوم العالمي للمرأة»، الذي يصادف في 8 آذار / مارس 2022

إيماناً بدور المرأة الفاعل والحيوي في بناء المجتمعات والثقافات، فضلاً عن تنامي الحاجة الملحة لإبراز مكانتها كشريك فاعل لتحقيق الإنجازات في شتى المجالات التنموية والريادية، فإنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يحتفي مع سائر أحرار الأرض ودول العالم أجمع بـ «اليوم العالمي للمرأة»، الذي يصادف يوم الثلاثاء الواقع في 8 آذار / مارس 2022. فإنّ الاتحاد يجدد موافقه المؤيدة والمناصرة لنضال النساء وحصولهن على حقوقهن ومشاركتهن في اتخاذ القرارات في الحياة العامة، وتمكين النساء والفتيات، مشدداً على ضرورة التزام جميع الأطراف الفاعلة في مجتمعاتنا الإنسانية بإرساء عادل ومنصف لكلا الجنسين دون أي تمييز.

كما أنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإذ يدرك أن عدداً كبيراً من النساء ما زلن أكثر عرضة للفقر والاضطهاد، وأقل دخلاً وحضوراً في مختلف مراكز صنع القرار مقارنة بالرجال، ناهيك عن جهال مساهماتهن الفاعلة في حل النزاعات والتصدي للأوبئة والأمراض، وإرساء أسس المحبة والسلام في مختلف أصقاع الأرض، فإنّ الاتحاد يطالب البرلمانات والاتحادات البرلمانية الديمقراطية وجميع المنظمات الدولية والإنسانية، بمواصلة بذل الجهود الحثيثة، والمساعي الصادقة، لزيادة تمكين المرأة وتعزيز دورها المساوي والمكمل للرجل في شتى المجالات، فالعالم أجمع لن ينعم بمزيدٍ من التنمية والأمن والاستقرار إلا إذا تضافرت جميع جهود أبنائهما، رجالاً ونساءً، شيباً وشباباً.

وفي سياق هذه الاحتفالية الغالية على قلوبنا، فإنّ الاتحاد البرلماني العربي، يُثمن عالياً دور البرلمانات الديمقراطية في دفع مسيرة المرأة، وتسلیط الضوء على دورها الريادي في بناء الأسرة والمجتمع، ومشاركتها الكاملة والنشطة في الحياة العامة كنأخبة، وقائدة مدنية وسياسية، ومرشحة في الانتخابات، ويؤكد في الوقت ذاته على دعمه الراسخ والمستمر للمرأة العربية في جميع الدول العربية.

فوزية بنت عبد الله زينل
رئيسة الاتحاد البرلماني العربي

رئيسة مجلس النواب
ملكة البحرين

بيروت 07 آذار / مارس 2022



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، بمناسبة "اليوم العربي لحقوق الإنسان"، الذي يصادف في 16 آذار / مارس 2022

إن الاتحاد البرلماني العربي، إذ يعرب عن إيمانه العميق بحقوق الإنسان، التي تمثل الأساس الراسخ للحرية والعدل والسلام، والدافع الحقيقى لرُقى الإنسان وتقدمه وتحرره من قيود الظلم والاستبداد، فإن الاتحاد يحتفي، بالاليوم العربي لحقوق الإنسان، الذي يصادف يوم الأربعاء الموافق 16 آذار / مارس 2022. مطالبًا جميع الدول العربية وشعوبها على اختلاف مشاربهم، بالسعى الدؤوب والعمل الحثيث على ترسیخ مفهوم حقوق الإنسان العربي، فكرامة الإنسان وحقوقه المشرعة، التي كفلتها جميع الأديان السماوية والعهود والمواثيق الدولية. تعدّ جوهر تطور الأمة العربية وتقدمها. وإثبات وجودها على الساحتين الإقليمية والدولية.

اليوم، وبعد مضي 18 عاماً تقريبًا، على دخول الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيز التنفيذ، بعد أن تم إقراره في أيار / مايو من العام 2004. في القمة العربية في تونس، فإن الاتحاد البرلماني العربي، يشدد على الحاجة الملحة لتعزيز دعائم وركائز منظومة حقوق الإنسان العربية، والتوصل لتفاهمات عربية- عربية تفسح المجال لتكوين رؤية مشتركة وواضحة تُسهم في النهوض بالواقع العربي ككل. وتشجع بقية الدول العربية للانضواء تحت هذا السقف القانوني، الذي يكفل حقوق الإنسان العربي، ويحرم العابثين والطامعين من فرصة تسييس هذا المفهوم الإنساني، واستخدامه كمطية لتحقيق غايات سياسية ضيقة لا تخدم شعوبنا على الإطلاق. بل تنهنْ كرامة الإنسان ووجوده. وفي ذات الوقت يشيد الاتحاد، بالمستوى الذي وصلت إليه سوية حقوق الإنسان العربي في الأقطار العربية، إلا أن تغطية هذا الجانب إعلامياً لا زالت قاصرة وليس بالمستوى المؤمل.

وفي هذا المقام، يجدد الاتحاد البرلماني العربي تأكيده، على زيادة التنسيق والتعاون بين الدول العربية بشأن قضايا حقوق الإنسان المطروحة عربياً وإقليمياً ودولياً. وفي مقدمتها قضية العرب الأولى وجوار أولوياتنا، القضية الفلسطينية، وحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، بما يتوافق مع القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية.

فوزية بنت عبد الله زينل
رئيسة الاتحاد البرلماني العربي

بيروت 15 آذار / مارس 2022

رئيسة مجلس النواب
ملكة البحرين

بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، يدين اعتداءات مليشيا الحوثي الإرهابية على المملكة العربية السعودية الشقيقة

إن الاتحاد البرلماني العربي، إذ يتابع ببالغ القلق والغضب نبأ استمرار الاعتداءات الإرهابية الإجرامية لمليشيا الحوثي على أراضي المملكة العربية السعودية الشقيقة. كان آخرها الهجوم الآثم بصاروخ بالستي وطائرات مسيرة، استهدفت عدداً من النشاطات المدنية الحيوية والاقتصادية، يوم السبت الواقع في 19 آذار / مارس 2022. ما أسفر عن أضرار مادية في الأبنية والمركبات، فإن الاتحاد، يدين ويستنكر بأشدّ وأقسى العبارات. هذه الأعمال الإرهابية المتكررة، التي تشكل انتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني ومبادئ القانون الدولي. فضلاً عن كونها استهتار واضح بجميع المثل والقيم والأخلاق العربية. مؤكداً أن استمرار مثل هذه الأعمال الدنيئة، دون حسيب أو رقيب، إنما يمثل تهديداً مباشراً لأمن المنطقة العربية واستقرارها. ولا سيما العمق الاستراتيجي العربي متمثلاً بالملكة العربية السعودية الشقيقة.

كما أن الاتحاد البرلماني العربي، وإن يجدد رفضه القاطع والجليل لجميع أشكال العنف والتطرف والإرهاب، أيًّا كانت أشكاله وأيًّا كان منفذوه. فإنه يعد ما قامت به مليشيات الحوثي بمثابة الرفض للدعوة الخليجية للحوار والسلام وكافة الجهود المبذولة للوصول إلى حل سياسي شامل للأزمة اليمنية.

ويُعربُ الاتحاد البرلماني العربي، عن موقفه التضامني الدائم مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، مجدداً تأييده للمملكة فيما تتخذه من تدابير رادعة وإجراءات حاسمة، للحفاظ على أمنها واستقرارها، وضمان سلامة مواطنها والمقيمين على جميع أراضيها، ومثمناً في ذات الوقت، جهود قوات الدفاع الجوي الملكي والقوات الجوية الملكية السعودية، التي اعترضت ودمرت الصاروخ الباليستي والطائرات المسيرة.

فوزية بنت عبد الله زينل
رئيسة الاتحاد البرلماني العربي

رئيسة مجلس النواب
ملكة البحرين

بيروت 21 آذار / مارس 2022



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي، يدين الهجمات الإرهابية الممنهجة التي تشنها مليشيا الحوثي الإرهابية على المملكة العربية السعودية الشقيقة

في ظل استمرار مليشيا الحوثي المدعومة من إيران بنهجها الإرهابي الدموي، واستهدافها المتكرر للأعيان المدنية والمنشآت الاقتصادية الحيوية في ربوع المملكة العربية السعودية الشقيقة، كان آخرها استهداف منشأتين نفطيتين في جدة وجازان يوم الجمعة، الواقع في 25 آذار / مارس 2022. فإن الاتحاد البرلماني العربي، وإن يجدد إدانته الشديدة لهذه الاعتداءات الإرهابية ويؤكد رفضه القاطع لجميع أعمال العنف والتطرف والإرهاب، واستهداف المدنيين الأبرياء، ناهيك عن الاستهداف المتعمد لمصادر إمدادات الطاقة العالمية، التي يسعى العالم أجمع لدعم استقرارها وضمان تدفقها. فإن الاتحاد، يدين ويستنكر بأشد وأقسى العبارات، هذه الأعمال الإرهابية الآثمة، التي تعد انتهاكاً صارخاً وفاضحاً لمبادئ القانون الدولي، وتحدياً صريحاً لإرادة المجتمع الدولي وقيمته وأعرافه، وتقويضًا خطيراً لجميع المساعي الإقليمية والدولية المبذولة لإنهاء الأزمة في اليمن الشقيق، وعودة الأمن والاستقرار إلى المنطقة بأكملها.

كما أنّ الاتحاد البرلماني العربي، وإن يحذر من مغبة استمرار الأعمال الإرهابية الحوثية، وتباعاتها الدمرة على اليمن الشقيق ومنظومة الأمن الاستراتيجي العربي المشترك، فضلاً عن عواقبها الملموسة وتأثيراتها السلبية على الاقتصاد الإقليمي والدولي معاً، فإن الاتحاد يدعو إلى اتخاذ موقف دولي فعلي وصارم للتصدي لهذه الأعمال الإرهابية، ومحاسبة المنفذين والمخططين والداعمين والممولين وكل من يقف خلفها.

ويُعربُ الاتحاد البرلماني العربي، عن موقفه التضامني المتجدد والراسخ مع المملكة العربية السعودية الشقيقة، وتأييده المطلق لجميع الأعمال والإجراءات التي تتخذها المملكة لحفظ أمنها واستقرارها، وضمان سلامتها مواطنيها والمقيمين على جميع أراضيها، مشيداً في الوقت ذاته بيقظة قوات الدفاع الجوي الملكي السعودي وقوات حالف دعم الشرعية في اليمن، وجاهريتها العالية لصد أي اعتداء غاشم يستهدف استقرارها وسيادتها.

فوزية بنت عبد الله زينل

رئيسة الاتحاد البرلماني العربي

رئيسة مجلس النواب

ملكة البحرين

بيروت 26 آذار / مارس 2022



بيان صادر عن رئاسة الاتحاد البرلماني العربي بمناسبة الذكرى السنوية السادسة والأربعين ل(يوم الأرض) في ريع فلسطين العربية الشقيقة

إنّ الإتحاد البرلماني العربي، وإنّه لا يغيب عن ذاكرته الوجданية والوطنية أحداث يوم الأرض التي اندلعت في 30 مارس / آذار من العام 1976. عندما أعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن خطة لصادرة 20.000 دونماً من الأراضي العربية في الجليل، تحت ذريعة "قانون أملاك الغائبين". فإنّ الإتحاد يحتفي اليوم بالذكرى السنوية السادسة والأربعين ليوم الأرض، هذا اليوم الذي أكدّ من خلاله الشعب الفلسطيني الشقيق أن جرائم الاحتلال الإسرائيلي، السلطة القائمة بالاحتلال، ومحاولاته الفاشلة لإلغاء الوجود الفلسطيني على أرض الآباء والأجداد وإن إرادة الشعب المقاوم لم ولن تكسر، ولن تثنّيه عن التمسك بأرضه وهوبيته الوطنية وحقوقه المشروعة، وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة والمتعلقة جغرافياً وعاصمتها القدس الشريف، مجدداً يقينه بأن القضية الفلسطينية ستبقى متتجذرة في الفعل والعقل العربي.

كما أنّ الإتحاد البرلماني العربي، وإنّه يدركُ ويعيُ اختلاط مشاعر الألم والأمل في هذا اليوم التاريخي. الألم في ظل استمرار الاحتلال والمعاناة وجميع أشكال القهر والظلم والاستبداد والتطهير العرقي والتهجير الجماعي وهدم البيوت الفلسطينية الآمنة، والأمل بوحدة الصف الفلسطيني والعربي في وجه سلطات الاحتلال وأدواته العنصرية والقمعية والإجرامية. فإنّ الإتحاد، يُشيدُ بثبات الشعب الفلسطيني الشقيق وتضحياته الجسام في سبيل الأرض والكرامة والعرض، مشدداً على أن استقرار المنطقة العربية بأكملها مرهون بالتوصل إلى حل شامل و دائم لقضية فلسطين المجرحة، قضية العرب المركزية والمحورية.

وفي هذا السياق الوطني والإنساني والأخلاقي بامتياز، يجدد الإتحاد البرلماني العربي مطالبه القانونية والشرعية للأسرة الدولية ومنظماتها الدولية الفاعلة ومجلس الأمن الدولي، بتطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، ورفع الظلم والمعاناة عن شعبها الصامد. معرباً عن دعمه المستمر والراسخ لدولة فلسطين العربية، أرضاً وشعباً، ومقدسات إسلامية ومسيحية، ومتوجهًا بالتحية والإجلال لأرواح الشهداء في يوم الأرض. ولأسرى كلمة الحق من أجل أرض فلسطين وثرى قدسها الطهور.

فوزية بنت عبد الله زينل

رئيسة الإتحاد البرلماني العربي

رئيسة مجلس النواب

ملكة البحرين

بيروت 30 آذار / مارس 2022



فلسطين

المجلس الوطني في ذكرى يوم الأرض: سياسات الاحتلال لن تفلح في اقتلاع شعبنا من أرضه

قال المجلس الوطني الفلسطيني، إن إحياء شعبنا الفلسطيني داخل الوطن وخارجيه لذكرى يوم الأرض المحتلة يؤكد ارتباطه الأزلي بأرضه، واستعداده الدائم للدفاع عنها وتقرير مصيره عليها وعودته إليها، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس المحتلة.

وأضاف المجلس في بيان صدر عنه يوم الأربعاء الواقع في 30/03/2022، لمناسبة الذكرى الـ46 ليوم الأرض المحتلة، تمسك شعبنا بأرضه التي عاش فيها جيلاً بعد جيل منذ آلاف السنين، رغم سياسة التهجير القسري والتطهير وهدم البيوت وتطبيق القوانين العنصرية، وغيرها من أدوات القمع والقتل والاعتقال ومحاولات إلغاء الوجود الفلسطيني، التي تنفذها حكومات الاحتلال الإسرائيلي منذ حوالي 74 عاماً.

واستذكر تضحيات أبناء شعبنا في أراضي عام 1948، الذين دافعوا ولا يزالون عن أرضهم في وجه عمليات الاستيلاء والضم، فكانت الشرارة في الجليل والمثلث والنقب في الثلاثين من آذار عام 1976، ردًا على قرار استيلاء الاحتلال الإسرائيلي على 21 ألف دونم في أراضي تلك المدن، حيث استشهد ستة فلسطينيين.

وأكد أن كل تلك السياسات والإجراءات الاستعمارية لم تفلح في اقتلاع شعبنا وتهجيره من أرضه، بل زادته إصراراً على المواجهة والصمود، وتزايدت أعداده حتى وصلت إلى نحو 13.8 مليون، منهم حوالي 7 ملايين في فلسطين التاريخية، والباقي يعيش في مخيمات اللجوء والشتات ينتظرون العودة إلى أراضيهم ومتلكاتهم التي هجروا منها بفعل المجازر والإرهاب الإسرائيلي.

ودعا المجلس لضاعفة كافة أشكال الدعم والإسناد لأهلنا في مدينة القدس المحتلة، الذين يخوضون بكل ثبات وصمود معارك يومية مع الاحتلال الإسرائيلي والمنظمات الاستيطانية، للحفاظ على أراضيهم ومتلكاتهم خاصة في البلدة القديمة ومحيط المسجد الأقصى وهي الشيخ جراح، وأحياء بلدة سلوان التي تتعرض لحرب استعمارية مفتوحة بهدف القضاء على الوجود الفلسطيني فيها، وطمس تاريخها وهويتها العربية الفلسطينية، وإحلال المستوطنين مكانهم.

وشدد على أن كل ما يقوم به الاحتلال من استيلاء على الأراضي وبناء المستوطنات عليها، يعد اعتداء على القانون الدولي، وانتهاكاً صارخاً لقرارات الشرعية الدولية، وأخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم (2334) لعام 2016، الذي طالب بوقف كافة أشكال الاستيطان وصورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والذي يدمر أساس قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.



وطالب المجلس المجتمع الدولي بمؤسساته ودوله بالكف عن اتباع سياسة المعايير المزدوجة والانتقائية في تطبيق قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وعدم استثناء الاحتلال الإسرائيلي طويلاً للأمد لفلسطين، وضمان امتثاله للالتزاماته القانونية، وفقاً لاتفاقية جنيف الرابعة وبروتوكولاتها الملحقة، وفرض العقوبات عليه لإنجباره على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، التي تضمن حقيقة السلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

ودعا المجلس برلنات العالم وأخاداتها، وفي مقدمتها الاتحاد البرلماني الدولي لممارسة الضغوط على الكنيست الإسرائيلي، وفرض العقوبات عليها باعتبارها شريكاً لحكومة الاحتلال في سياساتها وإجراءاتها الاستعمارية بحق الأرض الفلسطينية وأصحابها، من خلال قوانينها التي تحاول تسويتها بفهمها ومصطلحات قانونية تخالف بشكل جسيم اتفاقية لاهاي لسنة 1907، ومعاهدة جنيف الرابعة لعام 1949.

ووجه المجلس الوطني بهذه المناسبة الخالدة خيبة إجلال وإكبار إلى شعبنا في أماكن تواجده كافة، وفي مقدمتهم أبطال المقاومة الشعبية الذين يخوضون معركتهم في كافة مواقع الاشتباك دفاعاً عن أرضهم، رغم التضحيات الكبيرة من الشهداء والجرحى والأسرى على طريق الحرية، وتحقيق أهداف شعبنا في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها مدينة القدس، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

تجدر الإشارة إلى أن الاحتلال الإسرائيلي يستغل بالقوة أكثر من 85% من مساحة فلسطين التاريخية والبالغة حوالي 27.000 كم². فيما تبلغ نسبة الفلسطينيين فيها حالياً نحو 50%. علماً أن اليهود في عهد الانتداب البريطاني استغلوا فقط 1.682 كم²، شكلت ما نسبته 6.2% من أرض فلسطين التاريخية.





المؤتمر والبرلمان

الجمعية العامة الـ 144 للاتحاد البرلماني الدولي



نوسا دوا، إندونيسيا

2022 آذار / مارس 24-20



Inter-Parliamentary Union
For democracy. For everyone.

منتدي النساء البرلمانيات

التجارب البرلمانية في مجال تعزيز صحة النساء والأطفال والمرأهقيين
في زمن كوفيد-19 وفي التعافي من الجائحة

الدورة الـ 33 لمنتدي النساء البرلمانيات



الأحد، 20 آذار / مارس 2022



إنجاز تقدم كبير في مجال صحة النساء والأطفال والراهقين في العقود الأخيرة. ومع ذلك، لا تزال التفاوتات قائمة، حيث تحدث 94 في المئة من وفيات الأمهات في البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى¹². ولا يحصل سوى نصف المواليد الصغار والمرضى على رعاية عالية الجودة.

يمكن الوقاية من معظم وفيات الأمهات والمواليد والأطفال. لا تتطلب الوقاية استثماراً وتشريعات داعمة فحسب، بل تتطلب أيضاً معالجة الأسباب الهيكلية والعوائق. يُمنع العديد من النساء والأطفال والراهقين من الاستفادة من الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها بسبب عدم القدرة على الدفع، أو نقص المعلومات، أو عدم توافر خدمات جيدة وموظفين مدربين. فضلاً عن المعايير الثقافية والجندرية غير الداعمة، لا سيما فيما يتعلق بالصحة الجنسية والإيجابية وحقوقها.

وأدتجائحة كوفيد-19 إلى تفاقم التفاوتات وكان لها آثار كبيرة على النساء والأطفال والراهقين. تم خوبل الاهتمام والموارد عن خدمات الصحة الجنسية والإيجابية، مما أدى، إلى جانب الاضطرابات في توفير المنتجات تنظيم الأسرة، إلى ترك ما يقدر بنحو 12 مليون امرأة غير قادرة على الوصول إلى خدمات تنظيم الأسرة¹³. كما تأثر الأطفال والراهقون أكثر من ذلك بإغلاق المدارس وإيقافها، مما يؤثر على فرصهم التعليمية ويعرضهم لخطر متزايد من العنف والمارسات الضارة، بما في ذلك زواج الأطفال وحمل المراهقات غير المقصود.

وفي الوقت نفسه، ظهرت نُهج ابتكارية، مثل استخدام التطبيّب عن بعد وطرق جديدة لنشر المعلومات. وكانت الجائحة أيضاً فرصة فريدة للاستثمار في الحصول على الرعاية الصحية، من خلال معالجة عدم المساواة المستمرة بين الرجال والنساء، وزيادة تعزيز تمكين المرأة والشباب.

ناقشت الحلقة تأثير جائحة كوفيد-19 على صحة النساء والأطفال والراهقين. كما ركزت بشكل خاص على الوصول الغير متكافئ إلى الخدمات الصحية، والصحة الجنسية والإيجابية وحقوقها، ورفاهية الأطفال والراهقين. وكان الهدف هو توفير منبر لتحديد التغييرات التشريعية والسياسية الازمة لتعزيز صحة النساء والأطفال والراهقين في الاستجابة لكوفيد-19 والتعافي، وتعزيز دور اللبنانيين في الدفاع عن الصحة الجنسية والإيجابية وحقوقها. وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية للجميع. وسيتم تشجيع اللبنانيين على مشاركة ممارسات ومبادرات بلدانهم والتحديات التي يواجهونها حول الموضع قيد المناقشة. واقتراح استراتيجيات ملموسة للمتابعة على الصعيدين الوطني والعالمي.

-12- منظمة الصحة العالمية، واليونسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة البنك الدولي، وشبكة الأمم المتحدة للسكان. وفيات الأمهات: المستويات والاجهات 2000 إلى 2017. متوفّر على:

<https://www.who.int/reproductivehealth/publications/maternal-mortality-2000-2017/en/>

-13- صندوق الأمم المتحدة للسكان. تأثير كوفيد-19 على تنظيم الأسرة: ما نعرفه بعد عام واحد من الجائحة. مذكرة فنية. آذار / مارس 2021. متوفّرة على:

<https://www.unfpa.org/resources/impact-covid-19-family-planning-what-we-know-one-year-pandemi>



www.arabipu.org